من تقرير حقوق الإنسان في إسرائيل– صورة الوضع 2014؛

ملخّص

تأثيرات الحرب على غزة على وضع حقوق الانسان في اسرائيل وفي الأراضي المحتلة برزت بشكل جلي وواضح في التقرير للعام 2014، والذي يكشف مدى الضرر المباشر للحرب على وضع حقوق الانسان ومدى تأثيراتها العميقة على المجتمع الإسرائيلي: ذروة جديدة في العنصرية والتحريض وظهور الديمقراطية الاسرائيلية والمجتمع في اسرائيل بمنتهى ضعفهما. فيما يلي أبرز الامثلة:

حرية التعبير عن الرأي:

تقييد حرية التظاهر: خلال الصيف الأخير، وقعت عدة اعتداءات عنيفة ضد متظاهرين في تل أبيب وحيفا، دون ان تقوم الشرطة بحمايتهم. مظاهرات عديدة فضت دون سبب وخلافاً للقانون. في المقابل، اعتقلت الشرطة قرابة الـ1500 متظاهر، غالبيتهم العظمى من العرب والعديد منهم قاصرين. وزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهرونوفيتش، المسؤول عن الدفاع عن الحق في التظاهر، صرح انه سيعمل لمنع التظاهر خلال الحرب، فيما حاول رؤساء بلديات مدن مختلطة منع التظاهر في بلداتهم ضد الحرب.

تحقيقات في الشرطة على تعقيبات في الفيسبوك: الظاهرة التي بدأت قبل التصعيد في الصيف وتسارعت خلاله هي استدعاء مواطنين للتحقيق على أثر تفوهات وتصريحات في الشبكات الاجتماعية. ففي شباط 2013 مثلاً تم استدعاء مصوّر من سكان القدس الشرقية للتحقيق، بعد ان نشر بوست في الفيسبوك وصف فيه رئيس بلدية القدس بـ"رئيس بلدية الاحتلال"؛ في نيسان تم التحقيق مع مواطن عربي من سكان اللد واعتقاله منزليا، بعد ان قام بنشر بوست في فيسبوك ضد تجنيد العرب المسيحيين؛مطلع تموز تم التحقيق مع احد سكان بئر السبع وآخر من ريشون لتسيون، نشيطي يمين، بسبب نصوص ضد عرب نشراها في الشبكة؛ تم التحقيق مع طالب عربي واعتقاله منزليا بعد ان نشر عبر الفيسبوك دعوة الى تظاهرة احتجاج في قرية اللقية في النقب. على الرغم من انه تم استدعاء مواطنين يهود للتحقيق في اعقاب تعقيبات شرعية في الفيسبوك، إلا أنّ الغالبية العظمى من الذين استدعوا للتحقيق كانوا عرباً.

تقييد حرية التعبير من قبل مشغلين: مبادرات مختلفة من قبل مواطنين يهود لإسكات المواطنين العرب بسبب تصريحات على الفيسبوك، تضمنت مطالبة واضحة لاقالة عمال عرب بسبب تصريحاتهم المناهضة للحرب او ضد دولة اسرائيل او ضد جنود الجيش الاسرائيلي. خلال الحرب، **فصل عشرات العمال العرب** من اماكن عمل خاصة وعامة بشكل مخالف للقانون. في عدد من الحالات، اعيد الموظفون الى عملهم بعد تقديم اعتذار او بعد تدخل محكمة العمل. يمكن الجزم انّ جميع المتضررين كانوا من العرب ولم تصلنا اية معلومة عن فصل عامل يهودي بسبب تصريح ما، على الرغم من ان الشبكة مليئة بتفوهّات عنصرية قاسية للغاية ضد العرب. مبادرات فردية المطالبة باقالة موظفين بسبب تصريح على الشبكة، ادت الى تغييرات في انظمة العمل لعديد من الشركات الكبيرة بشكل يقيد حرية التعبير لموظفيها، على نحو مخالف للقانون.

تقييد لحرية التعبير في الجامعات: ان النزعة في اسكات النقد والاصوات الخارجة عن الاجماع خلال الحرب لم تستثني مؤسسات التعليم العالي، والتي تقوم بعضها بتقييد حرية التعبير حتى في الأيام العادية. وقد قامت عدة جامعات بإحالة طلاب للجان الطاعة؛ توبيخ محاضر نشر تعقيب عبّر من خلاله عن قلقه للضحايا من كلا الطرفين؛ مساعد محاضر هدد بالاقالة بعد نشر تعقيبات قاسية ضد الحرب. في **كلية تال حاي** ، **جامعة بن جوريون** **وجامعة تل ابيب** حذروا طلابهم من تصريحات "متطرفة".

حقوق الأقلية العربية:

العنصرية ضد الأقليات في إسرائيل بشكل عام، وضد المواطنين العرب بشكل خاص، ليست ظاهرة جديدة. في النصف الأول من العام 2014 استمرت المظاهر "الروتينية": من تمييز واقصاء ضد المواطنين العرب وايضاً ظاهرة "بطاقة السعر". في صيف 2014 بعد عملية خطف وقتل الشبان الاسرائيليين الثلاثة وقتل المرحوم محمد أبو خضير، ومن ثم الحرب على غزة، وصل التحريض والعنصرية ضد الأقلية العربية في اسرائيل الى ذروة مخيفة، إذ تفشت في شرائح واسعة من الجمهور اليهودي وتجسدت في الحيز العام والحيز الافتراضي. هذا الجو الشعبي العنصري تلقى أحيانا غطاءً من السلطات، سواء بالأفعال أو بالتقاعس والصمت.

ارتفاع في حوادث الاعتداء على العرب: لقد جرت في الشوارع مظاهرات عنيفة وتعرضّ مواطنون عرب للملاحقات والتهديدات بل حتى للاعتداءات الجسدية. برز في الخطاب الشعبي والنشاطات ضد مواطنين عرب الحضور المخيف لمجموعات منظمة مثل منظمة "لهافاه"، كما شكلت مجموعات فيسبوكية

مثل "اسود الظل" و"عصابة اليهود" منبراً للتحريض والعنصرية وأداة لتنسيق نشاطات عنيفة. خلال الحرب وبعدها افاد مواطنون عرب في مواقع مختلفة من البلاد عن جو متوتر في أماكن العمل، وعن الخشية من التحدث بالعربية في الحيز العام، والخوف من التجول في الشوارع واستخدام المواصلات العامة.

مقاطعة مصالح عربية: من فحص عينات للجدل في الشبكة والذي اجري مطلع تموز من قبل الائتلاف لمناهضة العنصرية والصندوق الجديد لإسرائيل، اتضح ان أكثر من ربع المتصفحين الذين صرحوا بما يتعلق بالتصعيد المتزايد، قد دعوا الى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات، ونحو ربع منهم دعوا الى فرض مقاطعة اقتصادية على المصالح العربية، وفقط 6% من المتصفحين في الشبكة ممن صرحوا بهذا الخصوص دعوا الى الانضباط والاعتدال. وكذلك، دعا **وزير الخارجية ليبرمان** الى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة؛ وفي استطلاع أجري أواخر تموز صرح 67% من المشاركين انهم **سيتوقفون عن الشراء** في بلدات أو متاجر

هنالك من تصدى للعنصرية: لقد وقف ضد المظاهر البشعة للعنف والتحريض عدد غير قليل من الشخصيات العامة، من بينهم رئيس الدولة رؤوفين ريفلين وزيرة القضاء تسيبي ليفني ووزيرة الصحة ياعيل جرمان، ورئيس الكنيست يولي ادلشتاين، وعضو الكنيست يتسحاك هرتسوغ والوزير السابق موشيه ارنتس. مطلع تموز أقامت وزارة القضاء خطاً دافئاً لتلقي بلاغات باللغة العربية والعبرية عن تصريحات تتضمن التحريض. ولكن في المقابل، ضج صمت رئيس الحكومة ووزراء كبار من الحزب الحاكم. ان غياب الاستنكار من جهتهم اطلق رسالة مفادها التسليم بل شرعنة مظاهر التحريض والعنف ضد العرب.

غزة: الحق في الحياة وسلامة الجسد

الحرب على غزة جبت من سكان القطاع ثمناً باهظاً جداً. عدد القتلى ارتفع إلى ما يزيد عن 2000 انسان: وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة نحو ثلثهم كانوا من المدنيين، وبينهم نحو 500 طفلا ونحو 250 امرأة. وفقاً لمعطيات الأمم المتحدة، نحو 18،000 بيتاً هدم أو تضرر بشكل بالغ، وتحول نتيجة لذلك ما يزيد عن 100،000 رجل وإمرأة وطفل إلى مشردين دون بيوت. وفقاً لمعطيات "جيشاه"، فما يزيد عن 70% من السكان في قطاع غزة تحتاج مساعدات انسانية، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة يحتاج مئات آلاف الأطفال إلى مساعدة نفسانية لمعالجة صدمات الحرب.

على الرغم من رد المستشار القضائي للحكومة خلال الحرب انه "تجري جهود كبيرة للإمتناع عن المساس بمواطنين لا يشاركون بشكل مباشر في القتال"، إلا انه وعلى ضوء تراكم أحداث تم فيها قصف مواقع مدنية وأمام الضرر الواسع الذي لحق بمواطنين، وبينهم نساء، أطفال وعائلات، فإن هذا الرد غير مقنع ويبقي متسعًا للأسئلة وحاجة في فحص السياسة الهجومية وقانونية الأوامر التي صدرت خلال الحرب في غزة. فمن غير الواضح، من بين سائر الأمور، ما الذي يتم تعريفه كهدف عسكري شرعي، وخصوصاً ما يحوّل موقعاً مدنياً إلى هدف عسكري.

الجيش يحقق مع نفسه: خلال فترة الاقتتال أقام الجيش الاسرائيلي جهاز استيضاح تابع لهيئة الأركان، يهدف إلى فحص أحداث استثنائية جرت خلال العملية. حتى الآن قام الجهاز بفحص عشرات الحالات التي وقعت خلال "الجرف الصامد"، تم من بينها فتح تحقيقات جنائية في حالتين. كذلك أمر النائب العسكري العام بفتح تحقيق جنائي في ثلاثة حالات اضافية، لم تخضع للفحص من قبل جهاز الاستيضاح. على الرغم من ذلك، لا يبدو ان هذا الجهاز يشمل ما من شأنه حل المشكلة الجوهرية التي اشارت اليها منظمات حقوق الانسان – الحاجة الى تحقيق مستقل وفعّال، ليقوم بفحص سياسة الهجوم وقانونية الأوامر والتعليمات التي صدرت عن المستوى السياسي والعسكري.

حقوق الإنسان في القدس الشرقية:

منذ تموز 2014 يواجه سكان القدس اعمال عنف وتهديدات غير مسبوقة، تتجسد في عمليات دامية في أرجاء المدينة، وفي حوادث عنصرية في الشوارع والمدارس وأماكن العمل.

تجاوزات خطيرة في مسلكيات الشرطة في القدس الشرقية: لقد شهدت هذه الفترة تجاوزات خطيرة في مسلكيات الشرطة، تثير تخوفات حقيقية من نشاطات غير قانونية يقوم بها أفراد الشرطة في القدس تصل الى حد المخالفات الجنائية. يمكن القول ان الشرطة رسبت في امتحان الحفاظ على الأمن العام دون المس في الابرياء. في عديد من الحالات، استخدم افراد الشرطة القوة المفرطة دون مبرر، مثلاً في حالة الاعتداء الوحشي على الفتى طارق ابو خضير. افادات من احياء مختلفة من القدس الشرقية تثير تخوفات حقيقية من استخدام الرصاص الاسفنجي خلافاً للنظم، ما ادى الى اصابات بالغة الخطورة، وعلى ما يبدو الى مقتل الفتى محمد سنقرط.

استخدام غير مسبوق لوسائل تفريق المظاهرات، من ضمنها الغاز المسيل للدموع وسائل الـ"بوءش" المنتن والمتعفن، داخل الاحياء المكتظة، بشكل غير تناسبي ويثير الشك لاستخدامه على نحو مخالف للنظم ، ما ادى الى اضرار جسيمة في صحة وممتلكات السكان في احياء مقدسية مختلفة. كذلك الأمر في استخدام الحواجز الاسمنتية لإغلاق المداخل المركزية لأحياء كاملة، ما ادى الى تشويش حياة 50،000 مواطن مقدسي ومس بشكل كبير حرية الحركة والتنقل المكفولة لهم.